



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.2 (A)  
23 August 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH/FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

## تنفيذ الاتفاقية

استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف  
الأفريقية المتأثرة، بما في ذلك التقارير المتعلقة  
بالعملية القائمة على المشاركة وبالخبرات  
المكتسبة وبالنتائج المحققة في إعداد وتنفيذ  
برامج العمل الوطنية

## إضافة

تجميع الملخصات حسبما وردت في التقارير  
الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية<sup>(١)</sup>

(١) أعدتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدون تحرير رسمي لصياغتها.

مذكرة أعدتها الأمانة

- ١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، بمقرريه ١١/م أ-١ و ٥/م أ-٢، أن تعد تقريراً يستند إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. على أن البلدان الأطراف الأفريقية وحدها هي المطالبة بأن تقدم تقاريرها إلى الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف.
- ٢- وقد وفرّ مؤتمر الأطراف، بمقرره ١١/م أ-١، توجيهات وإجراءات لتنظيم وعرض التقارير الوطنية، وطلب بصفة خاصة إعداد ملخصات للتقارير الوطنية لا تتجاوز ست صفحات.
- ٣- وتشمل هذه الوثيقة ملخصات التقارير الوطنية المقدمة من ستة بلدان أفريقية أطراف. وهذه البلدان هي: الجزائر، انغولا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون. وستوفر الأمانة أيضاً هذا التجميع لملخصات التقارير الوطنية على موقع الاتفاقية في شبكة "الويب" ([www.unccd.de](http://www.unccd.de))، لتعميمه على نطاق أوسع.

## المحتويات

### الصفحة

٤	..... الجزائر
١٢	..... أنغولا
١٣	..... بنن
١٤	..... بوتسوانا
٢١	..... بوركينا فاصو
٢٩	..... الكامبيرون

## الجزائر

### أولاً - مقدمة

هذا التقرير الذي أعدته الجزائر، هي طرف في الاتفاقية، يستجيب للمقررين ١١/م-أ (١٩٩٧) و ٥/م-أ (١٩٩٨) المتعلقين بإجراءات تقديم البلاغات، والمعلومات، وفحص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي صدقت عليها الجزائر في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ وأصبحت سارية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وهذا التقرير، الذي أُعد وفقاً للبنية التي حددتها اتفاقية مكافحة التصحر، يعرض مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقية ويعرض الجهود التي تبذلها الجزائر في إطار مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

والواقع أن الجزائر، بمساحة تبلغ ٢,٤ مليون كيلومتر<sup>٢</sup>، تضم مجموعات بيوجغرافية كبيرة تتمثل في منطقة التل التي تتميز بمناخ البحر المتوسط من نمط المناخ دون الرطب والجاف، والتي تتعرض لظاهرة التحات؛ ومنطقة السهوب ومناخها قاحل وشبه قاحل وتعرض للتصحر، وأخيراً المنطقة الصحراوية التي تشغل ٨٠ في المائة من أراضي البلاد وتخضع لمناخ صحراوي.

وهذا التنوع في المشاهد الطبيعية والحياة النباتية والحيوانية يتعرض لتدهور شامل يؤدي إلى عواقب وخيمة سواء على الصعيد الإيكولوجي أو على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي.

وفي مواجهة هذه الحالة من التدهور الشامل، شرعت الجزائر منذ السبعينات في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستراتيجية والمؤسسية والتنظيمية لوقف أو على الأقل تخفيف آثار هذا التصحر.

ففيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة، يجدر التنويه بأن الجزائر لديها سبعة ملايين هكتار من المساحة الزراعية الصالحة، وهي لا تمثل سوى ثلاثة في المائة من أراضيها. وهذه المساحة الزراعية الصالحة تمثل ٣٢,٠ هكتار للفرد في المتوسط؛ وهو رقم يتراجع باستمرار بسبب النمو الديمغرافي من ناحية والفاقد في الأراضي الزراعية نتيجة ظواهر التدهور من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار أسفرت استراتيجية للحماية والتنمية عن وضع خطط قطاعية مختلفة سيقضي الأمر مواءمتها مع الخطة الوطنية للعمل البيئي والمخطط الوطني للتخطيط العمراني للإقليم. وتهدف الخطة الوطنية لإعادة التشجير، التي أعدت في ١٩٩٨، إلى توسيع نطاق الاستغلال الحرجي ليغطي مساحة ٢٥٠.٠٠٠ هكتار خلال فترة ٢٠ عاماً، وإلى إتاحة رفع معدل التشجير من ١١ في المائة حالياً إلى ١٣ في المائة في أفق عام ٢٠٢٠. وتستهدف هذه الخطة بشكل رئيسي تنظيم استغلال الثروة الموجودة، وإعادة التشجير لإنتاج الأخشاب لأغراض الصناعة،

وإعادة التشجير لأغراض الحماية على صعيد حدود الأحواض السفحية من أجل مكافحة التحات، وتوسيع نطاق السد الأخضر في إطار مكافحة التصحر، وأخيراً إعادة التشجير لأغراض الاستمتاع على مستوى مستقرات العيش ولا سيما في الصحراء.

• **الخطة الوطنية لمكافحة التصحر:**

تندرج الخطة الوطنية، التي أُعدت ونُفذت منذ ١٩٨٧، في إطار البرامج المختلفة لتنمية مناطق السهوب، وترمي إلى تكثيف وتوسيع مشروع السد الأخضر بالحد من عمليات الحرث الممكنة، بحصرها، في إطار التنمية، في المناطق الممكن زراعتها، وإعادة تكوين الغابات التي تدهور وضعها في منطقة الأطلس الصحراويّة بإعادة التشجير على نطاق واسع، وحماية المناطق التي تدهورت من أجل إعادة تكوين المروج الرعوية وإقامة بنية أساسية لكسر العزلة عن المناطق المهمشة.

• **استراتيجية صون التنوع البيولوجي:**

لم تراع التنمية الاجتماعية الاقتصادية دائماً التأثير الذي تتعرض له البيئة. وقد أدركت الجزائر، اعتباراً من الثمانينات، أهمية هذا الجانب الهام وطبقت سياسة لصون الموارد الإيكولوجية الأحيائية ترمي خاصة إلى صون المواقع التي تمثل نظاماً إيكولوجية فريدة أو هشة، وإلى حماية الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض.

ولتحديد ثروتها من الموارد، بدأت الجزائر منذ ١٩٩٧ في جرد وطني للتنوع الأحيائي.

ولهذا الغرض، أُنشئت عشرة مراتع وطنية وخمس محميات طبيعية تمثل مختلف النظم الإيكولوجية للبلد، وهذه السياسة تدعمها تعهدات دولية. وهي تمهد لاستراتيجية وطنية تتفق وأحكام الاتفاقية الخاصة بالتنوع الأحيائي الجاري إعدادها.

• **الوطنية للعمل البيئي:**

إن الخطة الوطنية للعمل البيئي، الجاري إعدادها، أتاحت في مرحلتها الأولى، إجراء تشخيص مفصل لحالة البيئة في الجزائر وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لما يلاحظ من تدهور.

أما المرحلة الثانية، التي تركز على هذا التشخيص، فستتيح إعداد برنامج عمل وطني، وتقدير التكاليف والمنافع لمختلف الخيارات التي يتم تحديدها.

• البرنامج الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية:

يتألف هذا البرنامج، الذي حدده القانون ٩٨-١١ الصادر بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، من ثلاثين برنامجاً وطنياً للبحث، ولا سيما البرنامج المتعلق بالتصحر وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

وتتضمن الأهداف الاقتصادية الاجتماعية لهذا البرنامج تحقيق الاكتفاء الذاتي للمناطق القاحلة وشبه القاحلة وإدماجها بشكل كامل في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية.

وتتصل الأهداف العلمية بالتقييم الإقليمي للمناخ، وبجرد الموارد الطبيعية جرداً دقيقاً مع تحديث هذا الجرد، وبمراقبة المناطق المختلفة بصفة منتظمة، وبتقييم عمليات التحات والتدهور في الأوساط القاحلة وشبه القاحلة، وتحديد إمكانات هذه الأوساط، وتوصيف حالات سطح الأرض باستخدام التقنيات الفضائية، ووضع مناهج للمعالجة وتحليل هذه الأوساط، وتكوين قواعد البيانات.

وفيما يلي بعض النتائج المتوقعة من هذا البرنامج:

تجمع الأجهزة الوطنية للبحوث حول مركز البحوث العلمية والتقنية بشأن المناطق القاحلة،

دعم الإمكانات العلمية البشرية الموجودة والتي تظل ضعيفة رغم وجود ١٣ كياناً لبحوث العمليات تتمثل في مؤسسات للتدريب والتعليم العالي وفي مراكز بحوث ومؤسسات وهيئات للبحوث ترتبط بالقطاع الاقتصادي (المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية، المعهد الوطني لأبحاث الغابات، المعهد الوطني للأرصاد الجوية، محافظة التنمية الزراعية للمناطق الصحراوية، الخ.)،

إقامة شبكة وطنية جامعة بين القطاعات حول CRSTRA وربطها بالشبكات الدولية (نظام المعلومات الجغرافية الأفريقية، نظام المعلومات البيئية الأفريقية، الخ.)،

توفير التدريب، في بحوث المدربين وتحسين المستوى الإشرافي للكوادر المكلفة بتنفيذ تدابير مكافحة التصحر.

• السياسة الجديدة للتخطيط العمراني:

هذه السياسة التي شرع في تطبيقها في الثمانينات، بإنشاء وزارة التخطيط والتنظيم العمراني (MPAT) وبدء تنفيذ المخطط الوطني والمخططات الأقليمية للتخطيط العمراني لم تتبلور بعد بصورة كاملة.

وفي ١٩٨٧ تم إصدار القانون المتعلق بالتخطيط العمراني.

وعكفت وزارة التجهيزات والتخطيط العمراني، منذ ١٩٩٤ على إعداد السياسة الجديدة وأدوات تطبيقها، في ارتباط بالتطور الاجتماعي الاقتصادي للبلاد. ويستهدف تطبيقها التنمية المتوازنة لكامل الإقليم الوطني من خلال إعادة موازنة تجهيزاته البنيوية، وحماية الموارد الوطنية واستغلالها الرشيد، وتنمية الإمكانات الخاصة بكل من المناطق المختلفة.

وينتظر أيضاً لمخطط التخطيط العمراني (أفق عام ٢٠٢٠)، الذي تقرر بدء تنفيذه في ١٩٩٩، أن يضم وينسق جميع الخطط والمخططات الوطنية التوجيهية وخاصة منها الخطط المزمعة فيما يتعلق بالبيئة.

وفيما يخص مناطق السهوب، يتعلق الأمر بتعميق وإكمال دراسات المناطق الجغرافية المراد إقامتها كمناطق يطبق عليها نظام الامتياز، وبإجراء حصر للموارد، وبإعادة تنظيم الهياكل الحضرية للتوصل إلى مخططات متساوقة للتخطيط العمراني والتنمية المستدامة. وأخيراً دراسة وإقامة آليات حافزة للنهوض بالاستثمار العام والخاص، ولا سيما في المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### • سياسة واستراتيجية المياه

تقدر الموارد المتجددة المحتملة للمياه في الجزائر بـ ١٥ مليار متر<sup>٣</sup> تتوزع على النحو التالي: ٨٠ في المائة للمياه السطحية و ٢٠ في المائة للمياه الجوفية. وفي الجنوب (الصحراء)، توجد أساساً طبقات مستحجرة يمكن استغلالها بمعدل ٥ مليارات متر<sup>٣</sup> في السنة.

ويتمثل المحور الرئيسي، لنشاط السلطات العامة، في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وفي الصرف الصحي بالنظر إلى تأثيرهما المباشر على الصحة العامة، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أتاحت هذه السياسة تسجيل معدل لتوصيل المياه بلغ ٨٧ في المائة في التجمعات الحضرية و ٧٤ في المائة على مستوى المناطق الريفية.

وفي مجال الري، تتدخل الدولة في مجال المشروعات الكبيرة وتتجه المبادرات الخاصة إلى المشروعات الهيدرولية الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك فإن العرض يظل دون مستوى الحاجات المعرب عنها، ولذلك تستهدف السياسة الجديدة الموضوعة تحكماً أفضل في الإدارة والطلب وحماية الموارد من الملوثات، وعلى الأخص التحكم في معدل التسرب الذي يجب خفضه من ٤٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة. ولتحقيق ذلك اعتمدت مدونة للمياه في ١٩٩٦، وبرنامج لإقامة السدود يتوقع له أن يتيح، بحلول عام ٢٠٢٠ حشد جميع موارد المياه الممكن توفيرها.

## ثانيا - التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

تقع مسؤولية سياسة مكافحة التصحر وصون الموارد الطبيعية على عاتق الدولة. ويعود تنفيذ هذه السياسة وتنفيذ البرامج المتصلة بها إلى الكيانات المتخصصة ومؤسسات التدريب والتعليم العالي ومراكز البحوث والهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، كل حسب اختصاصاتها.

وفي هذا الإطار يرد فيما يلي بيان المؤسسات والهيئات المعنية:

• **الهيئة الوطنية للتنسيق**، المنشأة بقرار وزاري في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في تأمين التنسيق بين القطاعات في إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية.

• **المؤسسات القطاعية**، وهي إطار مؤسسي وتنظيمي، ومنوط بها إعداد برامج مكافحة التصحر وتنفيذها ومتابعتها، وهي:

- **وزارة الشؤون الخارجية**، ومهمتها الرئيسية هي إدارة التدابير الدولية التي تضطلع بها الجزائر في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وهكذا تقوم، إلى جانب مختلف الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة التصحر، بدور راجح في الإعداد، على الصعيد الوطني، لمؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقية، وفي تنظيم حلقات العمل والمنتديات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تندرج في إطار تنفيذ الاتفاقية. وقد أنشئت لهذا الغرض إدارة فرعية تشكل حلقة اتصال بين الهيئات الوطنية والمؤسسات الدولية المكلفة بشؤون البيئة؛

- **وزارة الزراعة وصيد الأسماك**، وهي تُعدّ، من خلال الإدارة العامة للغابات (جهة الوصل فيما يتعلق بالاتفاقية) المؤسسة المنوط بها إعداد وتطبيق سياسة حماية الوسط الطبيعي (الحيوان، النبات، التربة، الخ..). ومكافحة كل أشكال تدهوره واتخاذ تدابير للتنمية المستدامة. وتدعمها كيانات متخصصة هي:

- الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة؛

- المفوضية العليا لتنمية السهوب؛

- المعهد الوطني للبحوث الزراعية؛

- المفوضية المعنية بتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية؛

- **وزارة الداخلية والهيئات المحلية والبيئة**، وهي مكلفة، من خلال وزير الدولة لشؤون البيئة، بتحديد وتوجيه وتنسيق سياسة إدارة شؤون البيئة وحمايتها.



- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إدراكاً منها أن فعالية الجهاز الذي يتولى البحث في مجال التصحر ترتبط، من ناحية، بقدرته على حشد الطاقات التقنية والعلمية الوطنية، ومن ناحية أخرى بقدرته على خلق تيارات تبادل وشراكة، تباشر الوزارة عملها في هذا المجال، عن طريق مراكزها البحثية، ولا سيما مركز البحث العلمي والتقني بشأن المناطق القاحلة، وشبكتها الوطنية الجامعة بين القطاعات للبحوث المواضيعية، والتي تشكلها المؤسسات الجامعية للبحث والتدريب.

- وزارة النقل: تُعد الوزارة، من خلال المركز الوطني للأرصاد الجوية، شريكاً مميزاً في تبادل البيانات مع جميع الشركاء المعنيين بمكافحة التصحر.

وزارة التخطيط العمراني، وتتدخل في وضع مخططات وطنية لتنظيم الاستغلال والتنمية الريفية.

#### • الأجهزة الوسيطة

لتأمين التنسيق بين القطاعات ومشاركة المجتمع المدني، أقيمت الأجهزة التالية:

المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويرأسه رئيس الحكومة؛

المجلس الوطني للبحث العلمي ويرأسه كذلك رئيس الحكومة، وهو منوط به، بين مسائل أخرى، تحديد الأولويات بين البرامج الوطنية وتقييم تنفيذها؛

المجلس الوطني للغابات، الذي أنشئ في كنف وزارة الزراعة وصيد الأسماك، باعتباره جهازاً استشارياً في مجال السياسة الحرجية وحماية الطبيعة؛

المنظمات غير الحكومية لحماية الطبيعة.

في إطار القانون ٩٠-٣١ المتعلق بالرابطات، الذي اعتمد عام ١٩٩٠، أنشئت خمسون ألف رابطة من بينها نحو ٢٥٠ تتدخل بعملها في مجال البيئة وحماية الطبيعة.

وفضلاً عن ذلك فقد تم، في إطار تنفيذ الاتفاقية، انتظام نحو عشرين رابطة في شبكة وطنية: هي اللجنة الوطنية للمنظمات غير الحكومية الجزائرية، المنتسبة إلى الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر.

### ثالثاً - الإطار التشريعي والتنظيمي

تزودت الجزائر منذ زمن طويل بنصوص تشريعية وتنظيمية تحكم إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها وصونها. وفيما يلي أهمها:

القانون ٨٣ - ٣ المتعلق بحماية البيئة والمعتمد في ١٩٨٣؛

القانون ٨٣ - ١٨ بشأن اكتساب الملكية العقارية المعتمد في ١٩٨٣؛

القانون ٨٤ - ١٢ بشأن النظام العام للغابات؛

القانون ٨٧ - ١ الخاص بالتخطيط العمراني؛

القانون ٩٠ - ٢٥ بشأن التوجيه في المجال العقاري؛

القانون ٩٠ - ٢٩ المتعلق بالتخطيط الحضري؛

القانون ٩٨ - ١١ المتعلق بتوجيه البرنامج الخمسي للبحث العلمي والتنمية العلمية (١٩٩٨-٢٠٠٢)؛

المدونة القانونية للمياه المعتمدة في ١٩٩٦؛

مدونة الغابات الجاري إعدادها.

### رابعاً - عملية المشاركة دعماً لإعداد برنامج العمل

تتعلق عملية المشاركة الجارية، من أجل إعداد خطة العمل الوطنية، بارهاف حس القطاعات المختلفة المعنية بمشكلات التصحر وبإشراكها. وفي هذا الصدد يوجد الجهاز الوطني للتنسيق، الذي يقدم أعضاؤه، الذين يشاركون بصورة كاملة ويعملون بنشاط، الشيء الكثير، كل في مجاله الخاص، في صوغ خطة العمل الوطنية.

ولكن الهدف يتمثل على الأخص في إشراك سكان المناطق النائية ولا سيما الأكثر تضرراً من التصحر.

وفي هذا الصدد نظمت مننديات على الصعيد المحلي شاركت فيها باهتمام وبصورة مكثفة المنظمات غير الحكومية والرابطات والغرف التجارية والزراعية والرعاة والزراع.

ونذكر في هذا السياق المنتدىين اللذين نظما في تيببسا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر (٩٤/٩٦)، ولقاءي خنشيللا (٩٤/٩٥)، ولقاء غاردايا، ١٩٩٦، ولقاء بيشار (تغيت ١٩٩٨)، والاجتماع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في الجزائر العاصمة (٩٨)، ولقاء جلفا الذي كرّس لشؤون الرعي (٩٦).

ومن ثم وضعت في الاعتبار، في إعداد خطة العمل الوطنية، جميع الشكاوى والمقترحات الصادرة عن المشتركين.

#### خامسا - العملية التشاورية

استدعت خطة العمل الجاري إعدادها التقدم من الآن لطلب إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر التماساً لمساهمة تقنية ومالية.

على أنه في إطار البرامج المتعددة لمكافحة تدهور الموارد الطبيعية، والتي تقوم بها الجزائر منذ عقود، جرى تقديم طلبات عدة إلى المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق البيئة العالمي، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، البنك الأفريقي للتنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، الخ.)، وكذلك إلى مؤسسات مالية أخرى؛ ولم ترد أي استجابة، إلا فيما يتعلق بمشاريع تنظيم استغلال "منطقة القالا الرطبة". هذا وسوف ينظم قريباً منتدى وطني بشأن خطة العمل الوطنية، ستدعى إليه جميع هذه المؤسسات.

#### سادساً - التدابير المتخذة في إطار خطة العمل الوطنية

أطلقت الجزائر منذ السبعينات، مشروع السد الأخضر، بالنظر إلى آثار التصحر الوخيمة على السكان وعلى البنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية. وهذا النهج في العمل، الذي جرى تصوره في البداية، وحتى الثمانينات، على أنه مجرد عملية لإعادة تشجير مكثف ولتوفير بنية أساسية من المسالك والدروب، سرعان ما تُخلى عنه على أثر رد الفعل السلبي من جانب السكان، الذين كانوا يرون الأراضي الرعوية تتحسّر لحساب الغابات. وقد أتاحت الاستراتيجية التي اعتمدت آنذاك، اعتباراً من الثمانينات، على أساس الدراسات التي أعدت لهذا الغرض، تحديد رؤية لتخطيط من نوع متكامل يشمل خاصة الزراعة والحراثة والرعي. وهذه الرؤية تضع في الاعتبار توعية السكان، وتحسين وتكثيف المسارات واستغلال الأراضي في المناطق ذات الإمكانيات، بتوفير كافة الموارد من المياه، وإقامة بنية أساسية لكسر عزلتها. وجميع هذه البرامج هي موضوع تشاور من أجل دعمها بأنشطة أخرى في القطاعات المختلفة.

## سابعاً - الموارد المالية المخصصة في إطار ميزانية الدولة

إن النصوص التشريعية المختلفة، في الجزائر، تعتبر جميع البرامج الخاصة بحماية وتنمية الموارد الطبيعية من برامج المصلحة العامة. وعلى هذا الأساس تتكفل ميزانية الدولة بمختلف عمليات التمويل.

وفي الختام، يمكن الإشارة إلى أن الجزائر قد أعدت خططها لمكافحة التصحر منذ ١٩٨٧ ومضت في تنفيذها.

وسوف يشكل برنامج العمل هذا، والدراسات العديدة عن التنمية وحماية الموارد الطبيعية، القواعد الأساسية لخطة العمل الوطنية المقبلة حيث تأخذ فيها مشاركة السكان وضعاً مميزاً. وقد أتاحت الخبرة المكتسبة في مكافحة التصحر تحديد أسباب هذه الظاهرة على نحو أفضل. فيجب أن تكون التدخلات المقبلة واسعة النطاق وأن تأخذ مكانها لا في إطار إيكولوجي فحسب بل يكون أيضاً وعلى الأخص اجتماعياً واقتصادياً.

وليس ذلك ممكناً إلا بتكثيف التدريب والبحث بإسهام لا غنى عنه من التعاون الدولي، الذي يشكل الإطار الملائم لشراكة من شأنها أن تهيئ للقدرات الوطنية بلوغ أهدافها.

## أنغولا

أعدت حكومة أنغولا برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مدة كل منها ثلاث سنوات وقامت بتنفيذها. وفي هذه البرامج حددت الحكومة الأولويات طبقاً للوضع القائم.

وإلى جانب ذلك، وكنتيجة لعملية السلام، تقدمت الحكومة إلى المجتمع الدولي ببرنامج إعادة تأهيل السكان، الذي يستهدف، فيما يستهدفه، إصلاح البنية الأساسية الريفية وإعادة توظيف لاجئي الحرب والمشردين.

وعملاً بتوصيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للتنسيق، حيث تمثل جميع قطاعات المجتمع المدني ذات الصلة ووكالات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلى الرغم من الأزمات التي أصابت البلد، فإن الحكومة خصصت في ميزانية ١٩٩٩، اعتمادات لدعم أنشطة هذه اللجنة، ولتزويد المكتب بالوسائل الضرورية اللازمة لتسيير المشروع. وعلى هذا النحو، أعدت الحكومة مشروع بناء القدرات وعرضته على الجهات المانحة المحتملة لمساعدة اللجنة الوطنية للتنسيق على دعم دورها كهيئة قيادية لبرنامج العمل الوطني.

وفي نطاق الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة، شرع في بعض التدابير، مثل اعتماد القانون الأساسي للبيئة، وقانون المياه، وقانون صيد الأسماك، ومراجعة التشريع الاقتصادي لمراعاة التغيرات السياسية الجارية في أنغولا.

وبوجه خاص أعطت وزارة صيد الأسماك والبيئة أولوية لمهنتها فيما يتصل بـ "الطبيعة الأم": أن تنظم بنجاح برنامجاً للتعليم والتوعية فيما يتعلق بالبيئة، على أساس رسمي وغير رسمي. وقد ساندت وزارة التربية والثقافة، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام أيضاً هذا البرنامج.

وأتصلت حكومة أنغولا بالشركاء المتعاونين معها، وقدمت إليهم للتمويل مشروعات كلاهاري - ناميب، والمساعدات لخطة العمل الوطنية.

وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ عانت البلاد من كارثة الجفاف. وفي هذه الفترة فقدت الكثير من الأرواح والثروة الحيوانية، وكانت تلك محنة فتحت الباب أمام تنظيم المنتدى الوطني الأول بشأن الجفاف والتصحر. وأوصى الاجتماع بالاضطلاع ببرامج إدارة متكاملة وبرنامج تشاركي بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

وتجري حالياً مراجعة التشريع الخاص بالوكالات الحكومية والهيئات المحلية وتمكينها من المشاركة على مستوى المجتمع المحلي.

وستفيد خطة العمل الوطنية من الموارد المحلية والدولية التي تخصص لها من خلال الهيئة المختصة بتسيير تنفيذها، والصندوق الوطني للتصحر الذي سينشأ في إطار تنفيذ الاتفاقية في أنغولا.

وتتدرج الاحتياجات الحالية، فيما يتصل بقضايا التعاون، في مجال المعونة التقنية، من أجل إقامة اللجنة الوطنية للتنسيق، وإعداد الوثائق للمنتدى الوطني الأول بشأن خطة العمل الوطنية.

## بنن

وفقاً للمقرر ١١/م-١، تقدم جمهورية بنن تقريرها الوطني عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ويبين التقرير حالة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر منذ التصديق عليها في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

واسترشاداً بدليل إعداد التقارير الوطنية بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، يرد هذا التقرير في ثلاثة أجزاء:

- وضع بنن بالنسبة لأحكام اتفاقية مكافحة التصحر.
- حالة تنفيذ الاتفاقية: بيان الأنشطة وآفاق المستقبل.
- مساندة الشركاء في التنمية في تنفيذ الاتفاقية، والموارد المالية التي تخصصها الميزانية الوطنية.

ومن دواعي الرضى، فيما يتعلق بالجزء الأول، أن نلاحظ أن بنن، من خلال وثائق التوجيه الاستراتيجي المختلفة، والخطط والأطر الوطنية، متمشية مع رؤية اتفاقية مكافحة التصحر والأهداف الكلية التي تتوخاها. على أن الأمر لا يمكن أن يكون على خلاف ذلك. فالواقع أن بنن، وهي بلد ذو توجه زراعي في الأساس، مشغولة جداً بالتدهور المستمر في مواردها الطبيعية.

ويوضح الجزء الثاني مدى الأهمية التي تعقدها بنن على الإعداد المنهجي المتكامل والمتواتر لبرنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر. وقد شرع في المرحلة الأخيرة لهذا البرنامج. ففي هذا الإطار اعتُمدت وثيقة أولى لمخطط مشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتتوفر بالفعل الآن التقارير الأخيرة للمشاورة، التي طلبتها حلقة الندارس الخاصة باعتماد وثيقة مخطط المشروع. وستقيم هذه التقارير وتوضع في صيغتها النهائية قبل مواعيتها مع وثيقة مخطط المشروع، حتى يكون برنامج بنن للعمل الوطني لمكافحة التصحر جاهزاً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حسبما نصت عليه حلقة الندارس. ويمثل إعداد برنامج العمل الوطني، بالنسبة لبنن، فرصة كبيرة لبيان التدابير المتخذة لعكس التيار الإنكماشى للموارد الطبيعية ولعوامل الإنتاج، ولتمكين متخذي القرارات من تحديد خيارات مستنيرة بشأن مشكلات تتصل بحرائق الأدغال، والانتجاع (هجرة حيوانات الرعي الموسمية) على الصعيد الدولي، والتراث العقاري الريفي، إلخ... وتطمح بنن إلى أن تجعل من البرنامج إطاراً مرجعياً تجديدياً في مجال مكافحة التصحر والنهوض بالريف.

ويوضح الجزء الثالث الدعم المقدم من الشركاء في التنمية لدولة بنن في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وقد وضعت الصيغة المؤقتة لهذا التقرير موضع مشاوره وطنية تكفلت بها اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وقد ساعد التقييم والملاحظات التي أبدتها الأمانة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة التصحر، وهي الهيئة الوطنية للتنسيق، على توفيره بصيغته الحالية النهائية.

## بوتسوانا

هي بلد لا يطل على السواحل يقع في وسط أفريقيا الجنوبية، ويشترك في الحدود مع زمبابوي وزامبيا وناميبيا وجنوب أفريقيا. ويبلغ الإرتفاع المتوسط فوق سطح البحر نحو ١٠٠٠ متر ويبلغ مجموع مساحة أراضيه ٥٨٢ ٠٠٠ كيلومتر<sup>٢</sup>. وجزء كبير من هذه الأراضي هو بصفة عامة أراضي مسطحة، مع تموجات خفيفة وبرزوات صخرية أحياناً. ويتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار بين ٢٥٠ ملليمتر في أقصى الجنوب الغربي و ٦٥٠ ملليمتر في أقصى الشمال الشرقي. ويسقط المطر كله تقريباً في شهر الصيف من تشرين الأول/أكتوبر إلى نيسان/أبريل؛ أما الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر فهي عامة جافة. ويكون هطول الأمطار في معظمها في شكل وابل محدود النطاق وعواصف رعدية، ويختلف سقوطه اختلافاً كبيراً من حيث المكان والزمان.

ومعدلات البخر عالية وتتراوح بين ١,٨م إلى أكثر من ٢,٢م سنوياً للمياه السطحية. ويؤدي ضعف هطول الأمطار واختلافه الشديد، سواء في الزمان أو في المكان، مقترناً بمعدلات بخر ورشح عالية إلى جعل بوتسوانا بلداً يعوزه الماء حيث الجفاف مصدر خطر متكرر.

وتتمثل الموارد الطبيعية الرئيسية لبوتسوانا في أراضي الرعي والأراضي الزراعية ومجموعة كبيرة من مظاهر الحياة البرية ومجموعة من الموارد المنجمية المعروفة والواحدة. والأراضي الزراعية نادرة. وتشير التقديرات إلى أن المساحة الزراعية في بوتسوانا تقل عن ٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي. ويقع الكثير من أحسن الأراضي الزراعية في مناطق الملكيات الزراعية في الشرق. والجزء الأكبر من الأراضي يناسب الإنتاج المكثف للأبقار.

ويعود النصيب الغالب في اقتصاد بوتسوانا إلى قطاع المناجم الذي يسهم بنحو ٣٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتسهم الزراعة بـ ٤,١ في المائة فقط. وقد نما متوسط إجمالي الناتج المحلي لكامل فترة ما بعد الاستقلال بنسبة ٦ في المائة. وزاد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السنة من ١ ٦٨٢ بولا في ١٩٦٦ إلى ٨٦٣ بولا في ١٩٩٤-١٩٩٥. ورغم أن بوتسوانا تعد من الاقتصادات المتوسطة الدخل، فإن الفقر لا يزال ينتشر، خاصة في المناطق الريفية حيث فرص توليد الدخل محدودة.

وقد وضعت الحكومة في بوتسوانا عدداً من الاستراتيجيات الموجهة نحو التنمية المستدامة. وتشمل هذه استراتيجيات تطبيق خطط التنمية الوطنية بما في ذلك خطة التنمية الوطنية الحالية رقم ٨، والاستراتيجية الوطنية للصون، وخطة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والاستراتيجية المرتكزة على المجتمع للتنمية الريفية، وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية بالارتكاز على المجتمع.

وهناك خمس مسائل رئيسية تغطيها خطة التنمية الوطنية ٨، وهي تنويع النشاط الاقتصادي، وخلق العمالة، والقضاء على الفقر، والسياسة السكانية والتنمية الريفية.

وتتمثل الخطط والاستراتيجيات، الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة بخلق فرص العمل وتوليد الدخل، في سياسة المساعدات المالية، وبرنامج تنمية الأراضي الزراعية، وبرامج التخفيف من وطأة الجفاف، بالاعتماد على القوة العاملة. ففيما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٦ أدت سياسة المساعدات المالية إلى خلق ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل في الصناعات التحويلية و ٢ ٥٠٠ فرصة عمل في الزراعة غير التقليدية، وهو ما يمثل ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة في هذه المجالات.

وتقتضي الاستراتيجية الوطنية للصون، التي وضعت في عام ١٩٩٠ بقرار من البرلمان، تقييماً شاملاً لجميع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات والبرامج والمشروعات قبل الاضطلاع بها، من أجل تعزيز التنمية المستدامة. كما تقتضي أن تولي جميع الوزارات القطاعية والإدارات والهيئات المحلية والأجهزة شبه الحكومية

إلخ...، في أداء عملها، الاهتمام الواجب لصون وتحسين البيئة سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومراعاة للمبدئين ١٦ و ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، انتهجت بوتسوانا سياسة وطنية بشأن صون وتنمية الموارد الطبيعية تقضي بإجراء تقييم شامل لجميع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات والبرامج والمشروعات الكبرى قبل تنفيذها سعياً إلى تعزيز التنمية المستدامة.

فإدخال التكاليف البيئية في الحساب، في صنع القرار الاقتصادي، يساعد على توفير منظور واسع النطاق، ورؤية طويلة الأجل تؤكد على الحماية وعلى مجموعة من الممارسات الإيكولوجية التي تدعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويجري حالياً تقنين نظام لتقدير التأثير البيئي والغرض من ذلك هو إقرار مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي.

وقد طُبق مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي في برنامج التنمية الوطني رقم ٨ من خلال "مراجعة بيئية" أتاحت تحديد الآثار البيئية المحتملة المفيدة والسلبية للخطة ووصفها وتقديرها، كذلك حددت المراجعة التدابير الممكنة لتعزيز المنافع البيئية للتدابير المقترحة أو لتخفيف أو تلافي مساوئها، كما وفرت معلومات للمخططين وصانعي القرار والمجتمعات المتأثرة وغيرها من الأطراف المعنية فيما يتعلق بكامل مجموعة الآثار البيئية لخيارات تخطيط وتنفيذ التنمية.

وسعياً إلى تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وصونها وإلى النهوض بالتنمية الريفية من خلال مشاركة المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية الريفية والحد من الفقر، وضعت حكومة بوتسوانا سياسة إدارة الموارد الطبيعية بالاعتماد على المجتمع، كما وضعت استراتيجية التنمية الريفية بالاعتماد على المجتمع. والهدف الرئيسي لتلك السياسة هو تعزيز وتنويع التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بينما يتمثل هدف استراتيجية التنمية الريفية في إدخال نهج أكثر فعالية واستدامة للتنمية الريفية، بزيادة دور مشاركة المجتمع وأطره القيادية زيادة هامة في تحديد الاحتياجات والتطلعات الاقتصادية الخاصة بهم وكذلك في صوغ وتنفيذ التدابير التي يتخذونها لمواجهة هذه الاحتياجات والتطلعات.

فالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل الاستمرار في تنويع النشاط الاقتصادي، حسبما هو وارد في خط التنمية الوطنية، كان ولا يزال هدفاً للتنمية الوطنية. ولهذا الغرض أيضاً اعتمدت بوتسوانا، حتى قبل قمة ريو دي جانيرو، خطاً واستراتيجيات لمكافحة التصحر. وهذه نجدها في الوزارات القطاعية، وتشمل مجلس الموارد الزراعية، وسياسة أراضي الرعي القبلية، وبرنامج تنمية الأراضي الزراعية والحراجه والطاقة والتعليم والتجارة والقضاء على الفقر والسياسة الوطنية للتوطين.

فمجلس الموارد الزراعية لديه تشريعات عدة لمكافحة حرائق الأدغال والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. غير أنه نتيجة لندرة البيانات الأساسية لم توضع هذه التشريعات موضع التنفيذ.



وقد سُرع في ١٩٧٥ في نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي وذلك لتنفيذ سياسة أراضي الرعي القبلية. وقد مكّنت هذه السياسة الأفراد أو الجماعات من استخدام الأراضي على نحو قصري. إذ كان المأمول أن تكفل الحيازة الفردية الاستخدام المستدام لموارد الأراضي الرعوية. ولتيسير تنفيذ هذه السياسة، وضعت نظم مناسبة للتخطيط والإدارة، مثل إنشاء جماعات تخطيط استخدام الأراضي، على مستوى المقاطعات، وعلى المستوى الوطني، إنشاء لجنة لتنمية الأراضي تعنى بتنسيق التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي.

وخلال تنفيذ سياسة أراضي الرعي القبلية، أدركت الحكومة أن هناك جوانب قصور في البيانات أو المعلومات التي يمكن أن تستند إليها قرارات التخطيط والإدارة. ولذلك اتخذت عدة مبادرات، وخاصة من جانب وزارة الزراعة، لإعداد خرائط للأراضي ولوضع منهجيات لتقييمها، وهو ما ساعد في تحديد مدى ملاءمة الأراضي.

أما برنامج تنمية الأراضي الزراعية فقد صيغ في ١٩٧٧ للتصدي لمشكلة انخفاض الإنتاجية في الزراعة المروية، نتيجة لممارسات الزراعة التقليدية المنخفضة الغلة ولانخفاض دخل المزارع وانخفاض مستوى العمالة والنقص في قوى الجر اللازمة لحرث الأرض وزراعتها في الوقت المناسب. ويركز البرنامج على الزراع من أصحاب الحيازات الصغيرة وخاصة أكثرهم فقراً. وتتمثل أهدافه في زيادة الإنتاج الزراعي بهدف الحد من العجز في الحبوب الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الأجل الطويل؛ والنهوض بالتنمية الريفية والرفاه، برفع الدخل الزراعي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين توزيع الدخل بالتركيز على الزراع أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وخلق فرص عمالة منتجة ومجزية في المناطق الريفية من أجل استيعاب الهجرة الريفية الناجمة عن نقص العمالة.

وفي سنة ١٩٩٦، أفادت نحو ٣٩ ٥٤١ أسرة زراعية من أصل ٤٤ ٠٠٠ أسرة مستهدفة من هذا البرنامج. ورغم أن هناك ندرة في المعلومات اللازمة لدعم إسهام برنامج تنمية الأراضي الزراعية في التخفيف من الفقر، فإن ثمة تغيرات في العلاقات الاجتماعية الريفية تشير إلى أن هذا البرنامج حسّن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للفقراء ومكّنهم من تولي زمام أنشطتهم الإنتاجية.

وتضطلع وزارة الزراعة، بالتعاون مع مبادرات القطاع الخاص، بمسؤولية ضمان تنمية موارد الغابات وحمايتها وصونها واستخدامها على نحو مستدام لمواجهة المتطلبات الوطنية للغذاء والعلف وأخشاب الوقود، ولخلق فرص العمل وحماية البيئة. وقد أنجزت عمليات جرد الغابات المعلن عنها وشمل ذلك خطة إدارة الاستخدامات المستدامة المتعددة لهذا المورد. وتوصي الخطة بمراجعة السياسة والتشريعات الوطنية للغابات وبتقييم هذا المورد. وللنهوض بالانتاج المحلي لنباتات الأشجار وتوزيعها من أجل دعم غرس الأشجار على الصعيد الوطني، أنشئت شبكة تربط المركز الوطني لبذور الأشجار في بوتسوانا بالمؤسسات المماثلة في منطقة الجنوب الأفريقي.

وتشير إمدادات الطاقات الصافية في بوتسوانا إلا أن أخشاب الوقود تساهم بـ ٦٩,٤ في المائة ويساهم البترول بـ ١٩,٢ والفحم بـ ٥,٦ والكهرباء بـ ٥,٨ في المائة والطاقة الشمسية بـ ٠,١ في المائة. ويستخدم سكان الريف، الذين يمثلون ٧٥ في المائة من مجموع السكان البالغ ١,٤ مليون نسمة، خشب الوقود والكيروسين بصورة

رئيسية، ولا يستخدم الكهرباء منهم سوى ٣ في المائة فقط. وعلى ذلك فإن توافر خشب الوقود انخفض الآن إلى مستوى حرج في بعض المناطق في شرق بوتسوانا.

وأكثر الناس تأثراً بهذا العجز هم بصفة عامة من يندرجون في فئة أقل الدخل، الذين لا يستطيعون شراء خشب الوقود ولا يملكون الوسيلة لجمع أخشاب الوقود من مناطق بعيدة عنهم ولا لشراء مواد الوقود الأخرى مثل الكيروسين، أو الغاز أو الكهرباء حيثما تتوافر. ومن هذا المنظور يقتضي الأمر تقدير الموارد من خشب الوقود (الطاقة الحيوية) وتوافره وتجارته، وسوف يقدر تأثيره البيئي، وسيجري إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات المناسبة لمواجهة هذه الشواغل. وستضطلع وزارة الزراعة بالدور الرئيسي والمسؤولية فيما يتعلق بأنشطة الكتلة الحيوية، على أن مهام التنفيذ سوف تتقاسم مع إدارة شؤون الطاقة، NIR، ومركز تجديد الصناعات الريفية، FAB وNCSA.

وعملاً باتفاقية حقوق الطفل شرعت، حكومة بوتسوانا في ١٩٩٣ في عملية لإعادة النظر في نظام التعليم. وتراعي هذه العملية المشكلات البيئية المحددة في السياسة الوطنية الخاصة بصون وتنمية الموارد الطبيعية. وتهدف عملية مراجعة نظام التعليم هذه، بين تدابير أخرى، إلى تعزيز المكوّن البيئي للمقررات المدرسية. فمن المعترف به أنه لكي يقدر الأطفال الجهود الوطنية والدولية التي تبذل في سبيل الإدارة البيئية، يجب أن يعلّموا نفس الشيء وأن يعودوا على المشاركة في الأنشطة البيئية وأن يُعدوا ليكونوا الحراس الملائمين للموارد الطبيعية في المستقبل. ولهذه الغاية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل حكومة بوتسوانا لصوغ استراتيجية وطنية للتربية البيئية، تكون أساساً لإعداد خطة عمل التربية البيئية. وتعترف استراتيجية التربية البيئية بأن الشباب يمثل جماعة مستهدفة هامة وأنه ينبغي النظر إليهم على أنهم قوة متميزة ومؤثرة في تعزيز الوعي البيئي.

ومن المهم، لكي تنمي بوتسوانا اقتصادها، أن تأخذ السياسات التجارية في الحسبان الشواغل البيئية. وقد اتخذت وزارة التجارة والصناعة بالفعل تدابير لمواجهة هذه الشواغل. ونتيجة لجهود الوزارة، أصبحت بوتسوانا عضواً متعاقداً في منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن إزالة جميع الحواجز التجارية، والتي تتناول أيضاً القضايا البيئية.

وقد وضعت حكومة بوتسوانا عدة سياسات وبرامج ترمي إلى التخفيف من الفقر، وتقوم مختلف القطاعات بتنفيذها على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات. وهناك برامج خاصة تهدف إلى تمكين الفقراء من تأمين سبل معيشة مستدامة بتحسين الوصول إلى الموارد، وتشمل مخططات موجهة مثل سياسة المعونة المالية - للمشروعات المولدة للدخل التي تخلق العمالة، كما تشمل برنامج تنمية الأراضي الزراعية - الذي يساعد الزراع محدودي الموارد على الإنتاج على مستوى يكفل سبل العيش ويرفع الدخل، وبرنامج الأشغال العامة الكثيفة العمالة - للتخفيف من وطأة البطالة.

وقد شرعت بوتسوانا في برنامج العمل الوطني في بداية ١٩٩٧ بمساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي.

وعُيِّنت وزارة الزراعة لتكون جهة الوصل الوطنية فيما يتعلق بالاتفاقية. وبالنظر إلى طبيعة القضايا التي ينبغي تناولها في عملية إعداد برنامج العمل الوطني، أُنشئت قوة عمل متعددة القطاعات تشمل المنظمات غير الحكومية، لكي تقدم الإرشاد والدعم لجهة الوصل الوطنية.

وبمساعدة قوة العمل، حددت جهة الوصل الوطنية الجهات المعنية التي استهدفت من ثم للمشاركة في المشاورات وخلق الوعي.

وفي بداية عملية التشاور، عُقدت في غابورون حلقة دراسية لأفرقة الإرشاد في المقاطعات، ضمت المنظمات غير الحكومية، لرفع مستوى وعيها فيما يتصل بمختلف أشكال تدهور الأراضي والتصحر والاتفاقية؛ وأهم من ذلك لمساعد أفرقة الإرشاد في المقاطعات على الإعداد لحملة التوعية والتشاور داخل مقاطعاتهم. وعلى ذلك نظمت أفرقة الإرشاد في المقاطعات، بالتعاون مع قوة العمل على مستوى المقاطعة، ١١ حلقة دراسية لممثلي المجتمعات المحلية. وقد حضر هذه الحلقات ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ من ممثلي الجهات المعنية.

وعُقدت خمس حلقات دراسية أخرى لجماعات خاصة من المعنيين، وهي سلطات المقاطعة، وأعضاء مجلس الرؤساء، والنساء، والأطفال ووسائل الإعلام. وكان الغرض من هذه الحلقات الدراسية هو تأمين دعم هؤلاء المعنيين وتحديد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها في صياغة وتنفيذ برنامج العمل الوطني. كذلك عُقدت ثلاث حلقات دراسية للمنظمات غير الحكومية المحلية لإثارة اهتمامها واستكشاف الطرق التي يمكن بها أن تساهم في عملية برنامج العمل الوطني.

وقد عُقدت إحدى هذه الحلقات الدراسية لوضع ترتيبات للربط الشبكي ولتحديد منظمة غير حكومية تكون جهة وصل. وقد تمخضت الحلقات الدراسية عن توصيات أدرجت بجدول أعمال المنتدى الوطني الذي حضره نحو ١٨٠ مشاركاً يضمون مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات، ومنظمات غير حكومية وممثلين للمجتمعات المحلية وللوكالات المانحة وبعض أعضاء من القطاع الخاص.

وحدد المنتدى الوطني ذاته سبعة مجالات ذات أولوية لبرنامج العمل الوطني على النحو التالي:

التخفيف من الفقر وزيادة قدرة المجتمع، وذلك، بين تدابير أخرى، بتوفير بديل ملائم وصالح لكسب سبل العيش، وبناء دعائم المشاركة والربط الشبكي بين مختلف المعنيين، وبناء القدرات، والربط الشبكي بين مختلف المعنيين، مثل المنظمات غير الحكومية، إلخ.

إعداد آليات لتعبئة وتوجيه الموارد المالية لمكافحة التصحر، ولتطوير التعليم والتكنولوجيا، ولدعم القدرات في مجال البحوث وجمع المعلومات وتحليلها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها.

نُظِم أيضاً منتديان إقليميان بعد المنتدى الوطني. وقد حضرهما مجموعة كبيرة من الجهات المعنية مثل المجتمعات المحلية القروية وسلطات المقاطعات والمنظمات غير الحكومية وبعض أعضاء البرلمان والوزراء. وكان الهدف من هذين المنتدىين هو تجسيد هذه التوصيات في مجموعها في برامج محددة وإقامة شراكات مع المقاطعات والمجتمعات المحلية من خلال وضع خطط للعمل وتبنيها.

وإضافة إلى الجهود المتعلقة بالتشاور وخلق الوعي، يجري الاضطلاع بعدد من أنشطة الترويج. وتتمثل في إنتاج كُتَيْب بشأن مكافحة التصحر، وشريط فيديو عن كيفية فهم السكان المحليين للتصحر، ومجموعة أدوات تعليمية بشأن التصحر تستهدف طلاب المدارس الثانوية. وقد أُعدت ٣٠٠ نسخة من شريط الفيديو هذا لتوزيعها على المؤسسات التعليمية والمقاطعات. وتم حتى الآن توزيع ٧٣ نسخة من هذا الشريط على جميع مفوضي المقاطعات وموظفيها (المسؤولين عن الأقاليم الفرعية)، وجميع أمناء المجلس وموظفي المدن، وجميع أمناء مجلس الأراض، ومراكز التعليم، والمكاتب الزراعية الإقليمية. وستستخدم شرائط الفيديو هذه للمساعدة في خلق الوعي لدى المتلقي.

وتم طبع ٥٠٠٠ من مجموعة أدوات التعليم في مجال التصحر وستطرحها وزارة التعليم قريباً لإدماجها بعد ذلك في مناهج المدارس الثانوية.

وتم تسلّم ستة مشروعات للمجتمعات المحلية، وتم تمويل ثلاثة فقط منها. وهذه المشروعات هي إدارة الموارد الطبيعية في لهوتوتو، وزراعة الأشجار في راكوبس، وإصلاح الأراضي في مازينجوانج وماتسيلوجو، ومساحات التشجير في هوكوبنج وماتاتان. أما المشروعات الثلاثة التي موّلت فهي مشروعات لهوتوتو وموكوبنج وراكوبس. وهذه المشروعات هي الآن في مراحل مختلفة من تقدم سير العمل. ولا تزال المشروعات الباقية في مرحلة إعدادها للتمويل، وتستمر جهة الوصل الوطنية في متابعة مشروعات المجتمع هذه بهدف دعم جهود المجتمع.

ومن الواضح الآن، بعد مرحلة خلق الوعي والتشاور، أن المجتمعات المحلية مهتمة باتخاذ تدابير مناسبة. ويولى الآن مزيد من الاهتمام لمساعدة هذه المجتمعات المحلية على صوغ المشروعات وتأمين تمويلها.

ولدعم الإطار المؤسسي لبرنامج العمل الوطني، استخدم خبير استشاري للنظر في إمكانية إقامة روابط وصوغ آلية للتنسيق. ولا يزال على الخبير الاستشاري أن يقدم النتائج والتوصيات لقوة العمل. وهناك أيضاً ترتيبات تتخذ لوضع عملية برنامج العمل الوطني في إطار مؤسسي، وسيكون ذلك في كنف قسم صون التربة بوزارة الزراعة. وستجرى كذلك تعديلات لمراعاة برنامج العمل الوطني في خطة التنمية الوطنية رقم ٨ وذلك أثناء المراجعات التي يجريها بوتسوانا البلد في منتصف المدة.

وقد احتفل باليوم العالمي لمكافحة التصحر لأول مرة في ماتاتان، التي تأثرت تأثراً بالغاً بالتصحر والجفاف في الجزء الغربي من بوتسوانا. وألقى مساعد وزير الزراعة خطاباً رئيسياً يؤكد على الاستعداد لمواجهة الجفاف

واستخدام التكنولوجيات المحلية لمكافحة التصحر واعتماد سبل عيش بديلة. وسوف يحتفل هذا العام باليوم العالمي لمكافحة التصحر للمرة الثانية في بوتسوانا في مقاطعة كالاغادي، في السابع عشر من حزيران/يونيه ١٩٩٩. فهذه المقاطعة تضررت تضرراً شديداً بفعل تدهور الأراضي. وسيكون موضوع هذا الاحتفال هو "دور المرأة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر". وبالمثل سيلقي أحد كبار المسؤولين خطاباً رئيسياً يركز على الاستعداد لمواجهة الجفاف واستخدام التكنولوجيات المحلية لمكافحة التصحر.

## بوركينافاسو

هذه الوثيقة حصيلة التقرير الناتج عن عملية تشاور طويلة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة التصحر في بوركينافاسو. وهذه الوثيقة التي تمت صياغتها طبقاً لأحكام الاتفاقية ذات الصلة ووفقاً لأحكام المقررين ١١/م أ-١ و ٥/م أ-٢ لمؤتمر الأطراف، وهي ترمي إلى إطلاع الأطراف في الاتفاقية على التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في بوركينافاسو.

وبالنسبة لبوركينا فاسو فإن الاتفاقية هي في آن واحد نقطة بداية ونقطة نهاية:

- هي نقطة بداية لأنها تشكل نهجاً جديداً تجاه مشكلة التصحر وأسبابها؛
- وهي نقطة نهاية لأن الأمر قد يتطلب بذل جهود هائلة في مجال التوعية وإنجاز أعمال ملموسة على المستوى الوطني أولاً لإثبات أن التصحر ليس قضاء محتوماً، ثم على الصعيد الدولي لتعبئة المجتمع الدولي من أجل الحصول على النتائج المنشودة في إطار حماية البيئة وحفزها.

وما يرد عرضه أدناه هو هذه الجهود تحديداً ولكن أيضاً حدود هذه الجهود.

## أولاً - الاستراتيجيات والأولويات المحددة في سياسات التنمية

### ١-١ السياسات و/أو الاستراتيجيات

في بوركينافاسو، تجسدت الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مختلف خطط التنمية الخمسية. وهذه الخطط التي أصبحت برامج شعبية للتنمية خلال الثمانينات (الفترة السارية) ستترك مكانها للبرامج الثنائية المتجددة المزمعة في إطار برنامج التكيف الهيكلي.

وترمي مختلف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما يلي:

- السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛
- حماية البيئة وحفظها من حيث الإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد الطبيعية؛
- زيادة مداخيل السكان.

#### ٢-١ الخطط

وضعت أربعة خطط:

- خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر التي وضعت استجابة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.
- خطة العمل الوطنية للبيئة: وهي خطة استراتيجية للتنمية، صممت بتحريض من البنك الدولي، وأخذت بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي للمسائل البيئية، وهي تتألف من خمسة برامج؛
- الخطة الاستراتيجية للبحث الزراعي: وهي خطة اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وترمي إلى دعم تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في تسوية المشاكل البيئية؛
- خطة عمل الغابات الاستوائية: بعثت هذه الخطة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهي تشكل إطاراً استراتيجياً عاماً لإعادة توجيه السياسات والممارسات التقليدية في مجال الغابات، وتكثيف هذه السياسات والممارسات وتنسيقها بغية إرساء الأسس للتنمية الاجتماعية - اقتصادية دائمة:

#### ٣-١ البرامج

أصداء تنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئة إلى وضع وتنفيذ عدة برامج لها صلة بمكافحة التصحر على ثلاثة مستويات:

على مستوى التنمية الزراعية:

وضع برنامجان هما:

- برنامج التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي، الذي يرمي إلى إرساء الأسس لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة قصد تحسين مستوى عيش السكان في الأجل المتوسط؛

البرنامج الوطني لإدارة الأراضي الزراعية المحلية، ذلك أن النهج تجاه إدارة الأراضي الزراعية المحلية خيار وطني منذ اعتماده في عام ١٩٩٨٦؛ وهو يمثل عنصراً من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في البلاد. وقد بعث هذا البرنامج بمساعدة تقنية ومالية من البنك الدولي، وقد حدد لنفسه سبعة أهداف من بينها تخصيص المجتمعات الريفية بالمسؤولية تجاه مستقبلهم، وتحقيق التكامل بين الأنشطة ذات الصلة بالزراعة وبالإحراج وتربية الماشية وصيد الأسماك.

### على مستوى قطاع الأحراج والطاقة المائية:

وضعت أربعة برامج هي:

- البرنامج الوطني لإدارة الغابات،
- البرنامج الوطني للحراثة القروية،
- برنامج ساحل بوركينا فاسو، وهو برنامج تجريبي وضع في عام ١٩٨٦ لاختبار مناهج خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر،
- برامج الموارد المائية (برنامج الموارد المائية في القرى والمراعي، وبرنامج الموارد المائية الزراعية، وبرنامج إدارة الموارد المائية وحمايتها).

### على المستوى البحث:

تعنى الخطة الاستراتيجية للبحث الزراعي بالمجالات التالية: إدارة الغابات، والإدارة الجينية للأخشاب، والبذور الحرجية، وخصوبة التربة، والتوفير في استهلاك الطاقة، والطاقات المتجددة.

على مستوى المكونات الوطنية للبرامج الإقليمية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل:

لقد شجعت الاستراتيجية التي وضعت من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول استنباط برامج مثل برنامج تحسين أوضاع الأسر، وبرنامج النهوض بالغاز، وبرنامج البحث، وبرنامج التدريب والإعلام في مجال البيئة.

## ثانيا - التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

إن المجلس الوطني لإدارة البيئة هيئة نص عليها القانون المتعلق بالبيئة الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويسمح هذا الإطار التشاوري بإدماج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو هيئة تتألف من جهازين هما:

- مؤتمر المجلس الوطني لإدارة البيئة، الذي له أن ينشئ لجان متخصصة في داخل
- الأمانة الدائمة للمجلس الوطني لإدارة البيئة، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في وزارة البيئة والمياه.

### ١-٢ الهيئة الوطنية للتنسيق العملي

#### المركز القانوني:

استجابة لأحكام الاتفاقية وما أبدته من رغبات، عينت الحكومة الأمانة الدائمة للمجلس الوطني لإدارة البيئة للقيام بوظائف الهيئة الوطنية للتنسيق. وأنشئت لجنة وطنية للتوجيه بموجب قرار مشترك بين الوزارات في انتظار إنشاء اللجان المتخصصة.

#### الموارد

تتمتع الأمانة الدائمة للمجلس الوطني لإدارة البيئة بنوعين من الموارد: دعم الحكومة من خلال ميزانية الدولة، ودعم الشركاء في التنمية الثنائيين أو المتعددي الأطراف، من خلال مشاريع محددة.

وعلى مستوى ميزانية الدولية تمثل الدعم، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في وضع خمسة عشر موظفا مسؤولا عن التصميم وخمسة أعوان دعم ومبنيين إداريين ومواد معدات مكتبية تحت تصرف الأمانة الدائمة، كما تمثل في التكفل بتحمل نفقات التشغيل لقيمة إجمالية تقدر بـ ٢٤٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (من مرتبات، وقيمة سنوية لإيجار المباني، ومعدات، ونفقات تشغيل).

أما على مستوى الشركاء في التعاون فتتم المساهمة في سير الأمانة الدائمة في شكل مشاريع دعم مؤسسي تعرض في الجدول أدناه:



الرقم	عنوان المشروع	تاريخ الانطلاق	المدّة	التكلفة	الجهة الممولة
١	*مشروع في طور التنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطّة العمل في مجال التنوع الأحيائي والتقرير القطري المقدم إلى مؤتمر الأطراف	١٩٩٨/١	عام واحد	٢٣٠ ٩٧٧ دولاراً	مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	تدابير مكافحة التصحر	١٩٩٧	٥ أعوام	١ ٣٣٠ ٠٠٠ دولار	الوكالة اليابانية لتنمية الأراضي الزراعية/اليابان
٣	برنامج ساحل بوركينافاسو	١٩٩٧/٩	٣ أعوام	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	الوكالة الألمانية للتعاون التقني
٤	مشروع دعم برنامج ساحل بوركينافاسو	١٩٩٧/١١	٥ أعوام	٤ ٨٧٢ ٢١٤ دولاراً	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية/الحكومة
٥	تمكين بوركينافاسو من إعداد بلاغها الوطني الأول حول تغير المناخ	١٩٩٨/١	عامان	٢٣٣ ٨١٠ دولارات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المرفق البيئة العالمية
٦	مشروع دعم عملية خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، المرحلة الثانية	١٩٩٨/١	عامان	١ ٣٨٣ ٧٧٤ دولاراً ٤٨٠ ٠٠٠ دولار ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ٤ ٠٠٠ دولار	الحكومة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل أمانة الاتفاقية هولندا الوكالة الكندية للتنمية الدولية مركز أبحاث التنمية الدولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرنسا الدانمرك
٧	مشروع الدعم المؤسسي للأمانة الدائمة للمجلس الوطني لإدارة البيئة، المرحلة الثالثة	١٩٩٨/١٢	عام واحد	١١٧ ٠٧٣ دولاراً	الدانمرك الحكومة
٨	المرحلة الانتقالية لمشروع "التشريع والمؤسسات البيئية في أفريقيا"	١٩٩٩/٣	٦ أشهر	٧٦ ٠٠٠ دولار	هولندا
٩	*مشروع في طور التفاوض مشروع تقديم الدعم المؤسسي للأمانة الدائمة للمجلس الوطني لإدارة البيئة، من أجل تعزيز قدرات القطاع الخاص في مجال البيئة ومركز التوثيق البيئي	١٩٩٨/٩	٣ أعوام	٦٧٨ ٠٠٠ دولار	بلجيكا الحكومة
١٠	إعداد بلاغ بوركينافاسو الأولي بشأن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ	١٩٩٩/٦	عامان	٢٧٢ ٧٠٠ دولار	الدانمرك الحكومة

## الطابع المشترك بين القطاعات والمتعدد التخصصات: التكوين وأسلوب العمل

إن الأمانة الدائمة ينشطها أساساً ثمانية موظفين مسؤولين عن الغابات. وبالإضافة إلى ذلك توجد كوادر من ذوي الكفاءات صادرة عن وزارات أخرى مثل وزارة الزراعة (٢) والمياه (٢) وتربية الماشية (٢) والاتصالات (١). وهكذا فإن الأمانة تستفيد من خدمات ذوي الاختصاص في مجالات قانون البيئة، والبيئة والتنمية، والمرأة والتنمية، والغابات، والزراعة وتربية الماشية، وهندسة المرافق الصحية، والمياه والتطهير، والدبلوماسية والقانون الدولي، ودراسة الأثر في مجال البيئة، والتربية البيئية.

## حالة البيانات والمعلومات

تقوم الأمانة الدائمة، من خلال شعبتها المعنية بالسياسات وبالتخطيط البيئي، بتنشيط وتنسيق أنشطة البرنامج الوطني لإدارة المعلومات المتعلقة بالوسط البيئي.

ويتعاون هذا البرنامج مع شبكة تتألف من خمس عشرة مؤسسة شريكة منتجة و/أو مستهلكة للمعلومات البيئية. وقد حققت عدة إنجازات (المدونة الوطنية لرسم خرائط استغلال الأراضي، وقواعد البيانات الطبوغرافية، وقواعد بيانات المقاطعات في بوركينا فاسو، وقواعد بيانات جرد الغابات المصنفة، إلخ...).

## ٢-٢ - الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي المتناسق لمكافحة التصحر

يرجع تاريخ عملية تحليل الأطر المؤسسية والتشريعية لمكافحة التصحر في بوركينا فاسو إلى عام ١٩٩٠ عندما عُقدت حلقة العمل بشأن تقييم تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وقد سمحت حلقة العمل هذه بتوضيح الجانب الكمي والنوعي لمفهوم البيئة، وبفهم أفضل للتدابير الرامية إلى تأمين وصول المنتجين إلى الموارد الطبيعية، وأخيراً بإبراز ضرورة إنشاء برنامج في البلاد لتعزيز القدرات المؤسسية والتشريعية في مجال البيئة.

وأفضت هذه التوجهات الاستراتيجية المختلفة إلى تدابير عملية على مستويين.

### على المستوى المؤسسي:

تتعلق هذه التدابير العملية بما يلي:

- بدء عملية لا مركزية؛
- تحديد مهام الوزارة المكلفة بالبيئة؛

- إنشاء المجلس الوطني لإدارة البيئة؛
- إنشاء و/أو إقامة هياكل محددة لتنفيذ الاتفاقية (المجلس الوطني للتوجيه والهيكل المتخصصة، وهيكل التشاور مع المنظمات غير الحكومية والشركاء في التعاون).

على المستوى التشريعي والتنظيمي:

وُضع برنامج لتعديل و/أو وضع بعض النصوص التشريعية ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين تأمين وصول المنتجين إليها.

- القانون المتعلق بإعادة تنظيم الأراضي والعقارات؛
- القانون المتعلق بقانون البيئة، الذي اعتمد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛
- قانون الغابات، الذي اعتمد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛
- قانون المناجم؛
- قانون المياه، وهو في طور الإعداد؛
- القانون الرعوي، وهو في طور الإعداد.

٢-٣ - برنامج العمل الوطني المدرج في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لا تزال وثيقة برنامج العمل الوطني لبوركينا فاصو في شكل مشروع وقت إعداد هذا التقرير. وهذا المشروع من المفروض ترسيخه في شكل مشروع خلال الدورة الثانية للمحفل الوطني المقرر عقدها في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

- تحقيق التناسق بين برنامج العمل الوطني وغيره من الأطر الاستراتيجية؛
- التنسيق بين برنامج العمل الوطني والمناهج الوطنية والإقليمية والمحلية؛

- التنسيق بين برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي لأفريقيا الغربية.

### ثالثاً - عملية المشاركة في دعم وضع برنامج العمل الوطني وتنفيذه (انظر الجدول الوارد في الصفحة ٢٥)

تَوَزَّعت عملية تنفيذ الاتفاقية في بوركينا فاسو على ثلاث مراحل هي:

- إنشاء آلية شراكة بين مختلف الجهات الفاعلة؛

- وضع واعتماد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر؛

- تنفيذ برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

ووضعت استراتيجية لكل واحدة من هذه المراحل الثلاث، بالنظر إلى أهدافها المحددة. أما فيما يتعلق بعملية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة فإن وثائق الاستراتيجيات التي أُعدت في إطار تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية (وهما المرحلتان المشمولتان بهذا التقرير) توقعت نوعين من النشاط هما:

- أنشطة الإعلام والتوعية على أساس استراتيجية للاتصال؛

- أنشطة التشاور مع الجهات الفاعلة في شكلين: بحسب فئة الجهة الفاعلة على الصعيد الوطني، وطريقة تقوم على اللامركزية على مستوى القرية والمحافظة والمقاطعة والمنطقة والأمة.

### رابعاً - عملية التشاور مع الشركاء في التعاون (الأطراف من البلدان المتقدمة) (انظر الجدول ١ في المرفق)

### خامساً - التدابير المتخذة أو المتوقع اتخاذها لتحسين المناخ الاقتصادي، والتنظيم المؤسسي والإمام بظاهرة التصحر

تجسدت هذه التدابير عن طريق ما يلي:

- تقييم الإجراءات التي اتخذت في الماضي وتقييم المشاريع الجارية؛

- تعزيز القدرات الوطنية: يتمثل الدور الرئيسي لبرنامج العمل الوطني في تشجيع وتعزيز وحفز عملية البرمجة القائمة على المشاركة وعلى اللامركزية؛ أي عملية وضع برامج إنمائية محلية.

وبالإضافة إلى هذه التدابير يجري تنفيذ خمسة مشاريع لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة التصحر، أو يجري التفاوض بشأنها مع الشركاء في التعاون التقني والمالي. وأخيراً يجري اتخاذ تدابير لتحسين المناخ الاقتصادي والإلمام بظاهرة التصحر من خلال دراستين موضوعيتين حول حالة التصحر والموارد الطبيعية، وحول حالة الفقر وسلوك السكان تجاه الموارد الطبيعية.

### سادساً - الموارد المالية المخصصة لدعم تنفيذ الاتفاقية

أنشئ بدعم من كندا صندوق خاص لدعم تنفيذ الاتفاقية، إضافة إلى الصناديق القائمة. وبالاستناد إلى هذه التجربة أنشئ صندوق وطني لمكافحة التصحر.

### سابعاً - دراسة وتقييم المعالم والمؤشرات المستخدمة لتقدير التقدم المحرز

تم في إطار تنفيذ الاتفاقية إنشاء فريق بحث - عمل بشأن المتابعة والتقييم، وذلك لمساعدة الهيئة الوطنية للتنسيق على تحديد و/أو تكييف أدوات متابعة - وتقييم تنفيذ وأثر الأنشطة المضطلع بها أو المزمع الاضطلاع بها في إطار برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

وبمساعدة اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومرصد الصحراء والساحل نظّم هذا الفريق دورة تدريبية لتقييم عملية برنامج العمل الوطني في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكانت الأدوات ذات الصلة التي استخدمت هي أدوات شبكة مؤشرات تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ويواصل الفريق أعماله بشأن وضع مؤشرات للأثر، بدعم من اللجنة الدائمة والمرصد.

## الكاميرون

### أولاً - مقدمة

يواجه جزء من تراب الكاميرون يقع في المنطقة السودانية الساحلية جفافاً، بما لذلك من آثار سلبية على البيئة.

وفي أماكن أخرى على تراب الكاميرون يتمثل الوضع في نقص حاد في كميات الأمطار، بما لذلك من نتائج لا تقل عن ذلك منذ عهد الاستعمار. وجعلت الكاميرون من مكافحة الجفاف والتصحر مجالاً من مجالات اهتمامها الرئيسية.

أما مشاغلها في هذا المجال فقد تجسدت تدريجياً في الواقع العملي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي المشاريع التي تتبّع مناهج عملية متغيرة بحسب الخطابات الإيكولوجية الدارجة التي تعرف رواجاً:

- رؤية خطة الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ التي تركز على إدماج الشق الخاص بمكافحة التصحر في المشاريع انطلاقاً من حلقة مروة الدراسية لعام ١٩٨٨؛

- رؤية ريو لعام ١٩٩٢ لجدول أعمال القرن ٢١، التي تشدد على إدماج الاعتبارات البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة في الخطة الوطنية لإدارة البيئة.

وتنفيذاً للمقرر ١١/م أ-١ الصادر عن المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية المشار إليه أعلاه، والذي يدعو البلدان الأفريقية الأعضاء إلى تبليغ مؤتمر الأطراف الثالث المقبل بتقرير وطني بالتقدم المحرز في إعداد خطة العمل بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية، قامت الكاميرون بإعداد هذه الوثيقة التي تحدد في مجالات التخطيط والاستراتيجية، والتنوع البيئي، والبيئة، والإطار المؤسسي والقانوني، المكاسب المسجلة والصعوبات المعترضة طوال العملية، وتركّز على آفاق المستقبل.

وشارك في إعداد هذه الوثيقة، إضافة إلى جهة وصل، من نواة قوامها خمسة خبراء متعددي التخصصات، بدعم من أربعة خبراء استشاريين وطنيين تابعين لمؤسسات وزارية وأكاديمية، وبمساعدة تقنية من الخبير الاستشاري التابع لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر. ويُحتمل أن تُقرّ حلقة تدريبية تجمع بين ٢٢ أخصائياً وخبيراً هذه الوثيقة.

**ثانياً - حالة عملية إعداد مكافحة التصحر في الكاميرون قبل التصديق على الاتفاقية ذات الصلة بذلك وبعده: المكاسب الرئيسية، والصعوبات المعترضة، والحلول أو الآفاق المرتقبة**

## ١-٢ الاستراتيجيات والخطط

١-٢-١ الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى

(أ) المكاسب

أقامت الكامبيرون غداة استقلالها (في الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٩١) سياسة تنمية مبنية على نظام الخطط الخمسية التي تستلهم برؤية خطة الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧، مركزة على التوجهات البيئية التالية:

- الخطة الخامسة (١٩٨٢-١٩٨٦) والخطة السادسة (١٩٨٦-١٩٩١): التأمّل في حالة البيئة في مجال آثار التصحر السلبية (التلوث الصناعي، الاعتداء الإيكولوجي على الوسط الريفي، فرط استغلال الأراضي، اختلال التوازن بين الغابات والزراعة والمراعي) من خلال جرد عام للمجالات المذكورة؛
- الخطة الوطنية لإدارة البيئة (١٩٩٦) وخطة العمل الوطنية في مجال الغابات (١٩٩٣): تشخيص للاعتبارات البيئية وتحديد الأهداف العامة، مع إرفاقها بعدة بطاقات مشاريع، ووضع أساس شرعي لقانوني البيئة والغابات لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٤ على التوالي، بغية السيطرة على التصحر في الجزء الشمالي وعلى تقدمه نحو المنطقة الرطبة في جنوب الكامبيرون؛
- وفي إطار المشروع المسمى "وضع قانون البيئة في الكامبيرون" (التقرير المشترك بين الوزارات الصادر في آذار/مارس ١٩٩٧): المعايير العلمية والقانونية التي يجب تجميعها أو إعدادها في قطاع التصحر تطبيقاً للاتفاقية المعنية.

#### (ب) الصعوبات أو المشاكل المعترضة

- ضعف التوجهات فيما يتعلق بمكافحة التصحر في مختلف الخطط القائمة، بسبب انعدام تناسق المساعدة المقدمة من المانحين؛
- الرفض المتأخر لطلب الكامبيرون الانضمام إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بعد المصادقة على اتفاقية مكافحة التصحر، وذلك لعدم انتمائها الكامل للمنطقة السودانية - الساحلية، بما أقر تعامل الكامبيرون مع المكتب التنفيذي للاتفاقية وعرقلة العملية؛
- مشاريع تطبيق التوجهات المنفردة وغير المنسقة بصورة حقيقية، وذلك لعدم وجود إطار مؤسسي محدد في الخطة الوطنية لإدارة البيئة وخطة العمل الوطنية في مجال الغابات وفي الخطط السابقة.

(ج) الحلول

لكي تكون هناك توجهات واضحة ومتماسكة، وكذلك مشاريع تنفيذ تتفق والمشاكل الوطنية وتفي بشروط المانحين، على مؤتمر الأطراف الثالث أن يقوم، بهذا الخصوص، بما يلي:

- إعداد هذا التقرير عن تقدم عملية وضع خطة العمل الوطنية وإيداعها لدى أمانة الاتفاقية من أجل مؤتمر الأطراف الثالث؛

- وضع اختصاصات خطة العمل الوطنية بالاستناد إلى توصيات مؤتمر الأطراف الثالث والحصول على الأموال لوضع خطة العمل الوطنية والمشاريع القابلة للإنجاز والفعالة في مكافحة الجفاف في الكاميرون.

٢-١-٢ استراتيجية خطط مكافحة التصحر في مختلف الميادين

١-٢-١-٢ التنوع الأحيائي

١-١-٢-١-٢ الغابات

(أ) المكاسب

- وجود تشريع يتعلق بالغابات منذ عهد الاستعمار وحتى عام ١٩٩٤. وجود خطط وبرامج ومشاريع لإعادة إحياء الغابات وإعادة تشجيرها بعيد الاستقلال وحتى الأزمة الاقتصادية وبرنامج التكيف الهيكلي؛

- الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة بمروءة حول التصحر في عام ١٩٨٨، والتوصيات الملحة على ضرورة إعداد خطة عمل وطنية بشأن التصحر تشمل المشاغل البيئية (مخطط رؤيا الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧)؛

- الخطة الوطنية لإدارة البيئة وقانون البيئة المتعلق بالتوجه بشأن التصحر تمشيا مع روح اتفاقية مكافحة التصحر؛

- قيام أجهزة تنفيذ سياسة الغابات منذ عام ١٩٧٠ وإلى يومنا هذا.



(ب) الصعوبات

- تباطؤ الاقتصاد أو شبه توقف الخطط والبرامج والمشاريع بسبب الأزمة الاقتصادية والقيود المفروضة نتيجة لبرنامج التكيف الهيكلي؛
- عدم مراعاة العنصر الاجتماعي (البشري)؛
- ارتفاع التكلفة وضعف متابعة عمليات إعادة التشجير؛
- سوء استغلال الأحراج؛
- الأنواع الحرجية التي يتم اختيارها والتي لا تهم السكان المجاورين لها والذين يعتبرونها ملكاً للغير (للدولة أو للايكولوجيين)؛
- عدم وجود تخطيط للمناطق في الجزء الشمالي من الكاميرون من شأنه أن يسمح بتحسين توجيه مبادرات الإدارة على الميدان.

(ج) الحلول

- التفكير في عدم توافق خطط الغابات والخطط الزراعية الحراجية (خطة العمل الوطنية في مجال الغابات وخطة العمل الوطنية) مع برنامج التكيف الهيكلي، مع العلم أن للخطتين والبرنامج رؤى متباعدة: الحفظ/التنمية وتقييد التنمية؛
- إعادة تحديد توجهات وأهداف المشاريع المدرجة في خطة العمل الوطنية في مجال الغابات؛
- إنجاز برامج الأنشطة المزمعة في الصندوق الخاص لتنمية الغابات الذي يقضي بزراعة ١ ٠٠٠ هكتار من الغابات الجديدة كل عام.

٢-١-٢-١-٢ الحيوانات

(أ) المكاسب

- وجود إدارة في عهد الاستعمار معنية بالحيوانات (مثل إنشاء المتنزهات الوطنية)؛

- وجود خطط ونصوص مختلفة تنظم الثروة الحيوانية والقطاع التجاري؛
  - إدارة المراعي عن طريق عملية نهج قائم على المشاركة، مع إشراك السكان في ذلك؛
  - تعليم السكان وتوعيتهم فيما يتصل بالحيوانات؛
  - تطوّر الطب البيطري؛
  - تنوع الخدمات الإدارية التقليدية، والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع (مرفق البيئة العالمية)، والجمعيات شبه الإدارية (جمعية تنمية الإنتاج الحيواني واستغلاله)؛
  - إدارة مناطق الصيد - وقد دخل الصندوق الخاص للتنمية في مجال الحيوانات حيز التشغيل.
- (ب) المشاكل
- قلة تأييد السكان لسياسة حسن إدارة الثروة الحيوانية؛
  - صعوبة تغيير عادات مربي الحيوانات فيما يتعلق بإدارة أراضي الرعي؛
  - عدم تماسك المشاريع القائمة؛
  - عدم توافق مستوى تعليم السكان مع مبادرات الإدارة؛
  - صعوبة التعامل مع المربين؛
  - نقص الماء وما ينجر عن ذلك من طول مسافات التنقل بالنسبة للقطعان، مما يحدث اضطرابات في النظم الإيكولوجية؛
  - ارتفاع تكلفة إقامة المزارع.

(ج) الحلول

- مشاركة السكان الفعلية؛
  - تمويل أشغال بناء المزارع؛
  - توعية السكان؛
  - تعليم مربّي الماشية حرصاً على تلقينهم على نحو أفضل مبادئ إدارة أراضي الرعي.
- ٣-١-٢-١-٢ الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك

(أ) المكاسب

للقطاع الزراعي الذي هو حيوي في اقتصاد الكامبيرون المكاسب التالية:

- عدة برامج زراعية في مختلف الخطط الخمسية؛
- توافر مجموعة متنوعة وعديدة من الاختصاصات التقنية؛
- توافر الأراضي الصالحة للزراعة؛
- وجود إدارية تقليدية في مجال البحث، والمنظمات غير الحكومية، وتجمعات المبادرات المجتمعية، ومؤسسات التنمية؛
- استعداد السكان واليد العاملة اجتماعياً؛
- وجود إطار قانوني ملائم؛
- وجود سياسة زراعية جديدة تقوم على التحرير الشامل بما يحفز زيادة الإنتاج.

(ب) المشاكل

- صعوبات حفظ المواد الغذائية بسبب طول موسم الجفاف؛

- النشاط الزراعي المحدود بسبب قصر موسم الأمطار؛
  - اقتحام الجراد المبيد لأوراق الشجر، والطيور القواطع، والحيوانات مثل الفيل والكركدن والبرنيق للمزارع؛
  - قلة التنسيق بين مشاريع تأطير المزارعين؛
  - التأخير والشح في تمويل استمرارية المشاريع والحد من المساحات المزروعة بسبب الأزمة الاقتصادية والقيود التي يفرضها برنامج التكيف الهيكلي؛
  - انعدام و/أو سوء تقييم المشاريع المنفذة؛
  - عدم كفاية تأطير السكان الزراعيين؛
  - قلة دراسة أثر معظم المشاريع؛
  - ضعف مداخيل السكان.
- (ج) الحلول
- الأخذ ببعْد "إدارة الموارد الطبيعية وحفظها بشكل مستدام"؛
  - تطوير أساليب حفظ المواد الغذائية المناسبة والزراعات في غير أوانها؛
  - تكثيف مكافحة مختلف أشكال اقتحام الزراعات؛
  - إقامة تنسيق ملائم بين المشاريع؛
  - تعزيز القدرات في مجال الإدارة؛
  - احترام آجال تمويل المشاريع؛
  - تقييم كل مشروع من المشاريع لدى اكتماله؛

- تعزيز تأطير السكان الزراعيين؛
  - تيسير الوصول إلى الائتمانات الزراعية؛
  - التفكير في عدم توافق القيود التي يفرضها برنامج التكيف الهيكلي مع خطط حفظ الموارد الطبيعية (خطة العمل الوطنية في مجال الغابات).
- ٢-٢-١-٢ البيئة
- ١-٢-٢-١-٢ الماء
- (أ) المكاسب
- تتضمن مختلف الخطط توجهات تفضي إلى مشاريع مختلفة تشمل الشق المتعلق بمكافحة التصحر، وفيما يلي هذه المشاريع:
- مشروع المياه الجوفية في المنطقة الشمالية (جرد الموارد، ودراسة الجدوى الاقتصادية لتعبئتها)، ١٩٧٥؛
  - المرحلتان الأولى والثانية من مشروع الصندوق الخاص للعمل الريفي؛
  - عمليات الحفر (الحكومة والبنك الدولي)؛
  - مشاريع الحفر والآبار (الحكومة والبنك الإسلامي للتنمية)؛
  - مشروع السدود في منطقة جبل مندار (١٠ سدود تقريباً)؛
  - عمليات الحفر والآبار من جانب منظمات غير حكومية والجمعية التعاونية "CARE"، فرع الكاميرون، والمنظمة الكندية للتضامن من أجل التنمية؛
  - تنمية منطقة أبرشية مروة، في مجال الآبار وأقسام الأنهار وقنوات تحويل المجاري (إعادة التعبئة الاصطناعية للطبقة المائية السطحية)؛

- السد المائي - الزراعي بماغا؛
- سد لاغدو لتوليد الطاقة الكهربائية المائية وللزراعة؛
- سد توليد الطاقة الكهربائية المائية لتزويد المراكز الحضرية ومايو أولو بالطاقة.
- (ب) الصعوبات المعترضة طوال العملية
- ضعف الخطط والبرامج من حيث التوزيع المكاني لمبادرات مكافحة التصحر، وعدم إكمال تمويل المشاريع بسبب القيود الميزانية المفروضة من المانحين؛
- قلة إشراك السكان في تصميم المشاريع ومتابعتها؛
- عدم وفاء الكوادر المؤسسية بالغرض.
- (ج) الحلول
- استنباط نهج متكامل لاستخدام الموارد المائية (الزراعة، تربية الماشية، إلخ.)؛
- استنباط نهج يقوم على المشاركة ويكون السكان هدفه الأول؛
- تأمين إدارة أمثل للمياه؛
- إجراء دراسة شاملة للإمكانات؛
- تطوير القدرات المحلية، ولا سيما في المجال التقني؛
- حماية التربة واستصلاحها، وتقنيات مكافحة الانجراف، وتقنيات الحراثة الزراعية؛
- تدريب السكان على إدارة الموارد المائية.

(أ) المكاسب

- فيما يلي مكاسب الكامبيرون في مجال إدارة ظاهرة المناخ:
- إقامة شبكة وطنية للأرصاد الجوية منذ فترة الاستعمار الألماني معنية بالمناخ؛
  - إقامة هياكل البحث في مجال المناخ في الجامعات وفي هياكل البحث؛
  - مراعاة هاتين العمليتين الأخيرتين في مشاريع التنمية؛
  - انضمام الكامبيرون إلى المنظمات وإلى الصكوك القانونية الدولية؛
  - مناقشة ثلاث أطروحات دكتوراه دولة حول المناخ في الكامبيرون، وبحوث عديدة أخرى؛
  - القيام بمشروع بحث حول تقدير كميات الأمطار بالتتابع الاصطناعية.

(ب) المشاكل المعترضة

- تردي شبكة الرصد الجوي؛
- انحلال بعض هياكل البحث بسبب الأزمة الاقتصادية؛
- قلة الحماس والحوافز بسبب الأزمة الاقتصادية من جانب موظفي دوائر الأرصاد الجوية؛
- قلة الانسجام في متابعة أعمال البحث، وقلة هياكل التنسيق الوطنية؛
- رداءة نشر النتائج؛
- سوء حفظ البيانات؛
- إهمال المشاغل المناخية في مشاريع التنمية.

(ج) الحلول

- تأمين رصد مناخي وطني؛
- تزويد الوزارات المكلفة بمشاكل المناخ والبيئة بالسبل الكافية لرصد المناخ ودراسته؛
- تشجيع الأبحاث الميدانية؛
- تأمين طريقة عصرية لحفظ البيانات ونظام لإدارتها يعتمد على الإعلامية؛
- نشر نتائج تحاليل البيانات بانتظام؛
- وضع طرق لتقييم آثار المناخ وتطوره على مختلف الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية؛
- تحديد القطاعات السريعة التأثر بتقلبات المناخ؛
- اتخاذ إجراءات عالمية النطاق بشأن الجفاف والتصحر.

٣-٢-٢-١-٢ الطاقة، والصحة، والتعليم، والتجارة، والتخطيط الاقتصادي، والطاقة

(أ) المكاسب

في مجال مكافحة التصحر توجد عدة مكاسب في ميدان تخطيط موارد الطاقة الوطنية واستخدامها. وهكذا وضعت عدة مشاريع وبرامج ونفذت من منظور حماية الغطاء النباتي من جهة واستخدام إمكانات المنطقة في مجال الطاقة، من جهة أخرى. وتتعلق هذه المشاريع خاصة بما يلي:

استخدام الكتلة الأحيائية في نقل الفوائض الموجود في منطقة الغابات جنوبي البلاد إلى المنطقة الشمالية، قصد الحفاظ على الغطاء النباتي؛ والبحث والتطوير، وكذلك التشجيع، في مجال تحسين المراكز الحيوية بهدف استخدام الكتلة الأحيائية أمثل استخدام؛ وتطوير وتشجيع الطاقات البديلة؛ ويتعلق الأمر بشكل خاص بطاقة الرياح والطاقة الشمسية اللتين تمثلان طاقتين لهما قدرات محتملة كبيرة في هذه المنطقة المهدهدة بالتصحر.



(ب) الصعوبات

من بين الصعوبات المعترضة نجد انعدام تنظيم قطاع الكتلة الاحيائية الفرعي رغم العجز المحدد في هذا المورد؛ والتشجيع غير الكافي للطاقة الكهربائية المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وما اتصل بذلك من عدم كفاية في التوعية والمشاركة في صفوف السكان المعنيين.

(ج) الحلول

- إدراج عنصري تعزيز الصحة وتعليم السكان وكذلك عنصر التجارة في الخطط والمشاريع بوصفها حلولاً بديلة حافزة لمكافحة الجفاف.

الإطار المؤسسي والقانوني ٣-٢-١-٢

الإطار المؤسسي ١-٣-٢-١-٢

١-١-٣-٢-١-٢ فئات الجهات الفاعلة الاجتماعية - المؤسسية

- وجود مؤسسات محدودة في البداية فمتعددة وعملية تدريجياً مكلفة بمكافحة التصحر منذ عهد الاستعمار وحتى يومنا هذا.

٢-١-٣-٢-١-٢ هيئة تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر

(أ) المكاسب

- قبل الاتفاقية كان التنسيق من اختصاص بعض المؤسسات (الوزارة المكلفة بالخططة) ثم عُهد به إلى وزارة البيئة والغابات؛

- بعد المصادقة على الاتفاقية وُضعت جهة وصل في وزارة البيئة والغابات مكلفة بتنسيق تنفيذ مكافحة التصحر؛

- إدراج مكافحة التصحر في الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة والغابات (الأمانة الدائمة للبيئة) لعام ١٩٩٨.

(ب) المشاكل

- عدم وجود شق لدراسة تحليل الإطار المؤسسي بشأن مكافحة التصحر في الخطة الوطنية لإدارة البيئة على غرار القطاعات الأخرى ذات الأولوية في الخطة، ومن بينها تنفيذ الاتفاقية المعنية التي تقضي بإيجاد خطة عمل وطنية مستقلة؛
- التأخير في الحصول على الإمكانيات وفي تشغيل جهة الوصل؛
- عدم وجود ملف حول هذا الموضوع (اختصاصات) لإقناع المانحين؛
- عدم تحويل توصيات حلقة مروة الدراسية إلى مشروع مقبول للإفادة من الامتيازات التي تنص عليها الاتفاقية؛
- ضياع الوقت في مفاوضات انضمام الكامبيرون إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، التي رفضت في نهاية الأمر لكون الكامبيرون بلداً شبه قاحل (أي أنه بلد غابات أكثر منه بلد صحار).

(ج) الحلول

- دراسة وتحليل الإطار المؤسسي القائم وتحديد كيفية تنسيقه من أجل متابعة مكافحة التصحر وفقاً يتم في الخطة الوطنية لإدارة البيئة فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى؛
- تزويد جهة الوصل بسرعة بالوسائل الكفيلة بالبدا في إعداد خطة العمل الوطنية (تعزيز القدرات المؤسسية)؛
- تحقيق التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا في مجال مكافحة التصحر، مثل ما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غربي أفريقيا، للإفادة من مزايا البرامج الإقليمية.

٤-٢-١-٢ الإطار التشريعي والتنظيمي

١-٤-٢-١-٢ القوانين

(أ) المكاسب

وجود قانون بشأن البيئة يتضمن حكماً أساسياً يتعلق بمكافحة التصحر، وكذلك قوانين أخرى منظمة للقطاعات ذات الصلة (الزراعة، الغابات، المياه، الطاقة، إلخ.)، وقد تحولت اتفاقيات واتفاقات دولية بشأن تقديم هبات منذ عام ١٩٩٤ فيما يتصل بمكافحة التصحر إلى قوانين وأنظمة (التصحر، التنوع الاحيائي، المناخ).

٢-٤-٢-١-٢ اللوائح ونصوص تطبيق القوانين والهيكل التنظيمية

(أ) المكاسب

المكاسب في هذا الإطار هي:

- التحسب لوضع مرسوم يتعلق بتطبيق القانون البيئي في مجال مكافحة التصحر الجاري في إطار مشروع وضع قانون البيئة، بوصف ذلك عملاً ذا أولوية متصلاً بتنفيذ الاتفاقية؛
- وجود مجموعة صكوك قانونية تنظم المشاريع والمؤسسات المنفردة منذ خطط التنمية الخمسية للسنتين وحتى المعلم البيئي الجديد (أي الخطة الوطنية لإدارة البيئة).

(ب) عنصر المشاكل ذات الصلة بالقوانين والأنظمة

ظلت جميع النصوص القائمة نظرية، وغير عملية أو غير نافذة إلى حد كبير بسبب الأزمة الاقتصادية وقيود برنامج التكيف الهيكلي التي تتنافى مع مختلف الخطط بشأن حفظ البيئة (خطة العمل الوطنية في مجال الغابات، والخطة الوطنية لإدارة البيئة) وربما أيضاً خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، والشروط الصارمة التي يفرضها المقرضون بخصوص أعمال هياكل وزارة البيئة والغابات، المكلفة بالبيئة بما في ذلك مكافحة التصحر، التي طالما أخرت تطبيق اتفاقية التصحر.

(ج) الحلول

تنفيذ مشروع إعداد قانون البيئة (نص التطبيق، والقانون الإطاري المتعلق بإدارة البيئة ولا سيما الشق المتعلق بمكافحة التصحر)، بمساعدة سريعة من المانحين وصل جزء منها بالفعل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني) فيما يجري تحديد أوجه المساعدة الأخرى بحسب القطاع.

تنظيم محفل بشأن مكافحة التصحر تناقش فيه مشاكل عدم توافق مختلف الخطط المتعلقة بإدارة البيئة مع برنامج التكيف الهيكلي.

٣-١-٢ نهج عملي لتطوير البرامج تقنية والمشاريع العملية السابقة و/أو الجارية

١-٣-١-٢ طريقة تشخيص التجارب السابقة

(أ) المكاسب

قامت الكامبيرون، لوضع خططها الإنمائية الخمسية، بإنشاء لجان للتفكير تتألف من أخصائيين متعددي التخصصات مدعومين بمساعدة تقنية خارجية عند اللزوم.

(ب) المشاكل

اقتصرت مشاركة السكان في العملية على رأي النواب أو أعضاء الجمعيات الممثلة للسكان المعنيين.

(ج) الحلول

تكيفت الكامبيرون بسرعة كبيرة جدا بالنهج القائم على المشاركة (الحلقة الدراسية/الحلقة التدريبية للتشاور الموسعة لتشمل القطاع الخاص)، وستجد من أجل إدامة هذا المكسب لدى إعداد خطة عملها الوطنية.

٢-٣-١-٢ طريقة تقييم تكيف المشاريع الجارية وإدماجها في عملية خطة العمل الوطنية

فيما يلي الطريقة التي استخدمتها الكامبيرون حتى الآن في جمع وتحليل البيانات من أجل وضع خططها وبرامجها:

- استغلال مجاميع الاقتصاد الكلي التي تعدها دوائر الإحصاءات والمحاسبة الوطنية؛

- اللجوء إلى الخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين؛
- استغلال قواعد البيانات الوطنية والأجنبية والخاصة.

### ثالثاً - آفاق خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الكاميرون بعد مؤتمر الأطراف الثالث وتقديم هذا التقرير

#### ١-٣ دعم المانحين والتعاون دون الإقليمي

##### ١-١-٣ دعم المانحين

#### (أ) المكاسب

- ساهم مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني في حلقة مروة الدراسية لعام ١٩٨٨ بشأن التصحر؛
- أبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨ مذكرة تفاهم واتفاق منح هبة بخصوص وضع خطة العمل الوطنية في الكاميرون؛
- إن الكاميرون عضو في منظمات دون إقليمية (لجنة حوض نهر تشاد، الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غربي أفريقيا) مع البلدان المجاورة لها مباشرة والتي تعاني معها من الآفة الإيكولوجية المتمثلة في الجفاف (تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، نيجيريا، غابون، جمهورية الكونغو).

#### (ب) المشاكل

رفض انضمام الكاميرون إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل لتقاسم مزايا البرامج دون الإقليمية في إطار التجربة (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، اتحاد المغرب العربي) المشار إليها في دليل الصياغة.

(ج) الحل

وفقاً لما ورد اقتراحه في مؤتمر الأطراف الأول لاتفاقية مكافحة التصحر، ستستغل الكامبيرون الفرصة المتاحة لاستشارة جيرانها الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غربي أفريقيا الذي كثيراً ما يكون ممثلاً في مؤتمر الأطراف، لتشجيع إدراج شق مكافحة التصحر في البرامج دون الإقليمية لهذه المؤسسة، قصد تمكين الدول من الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الدول الأعضاء. وعلى دول منطقة الغابات أن تضع حداً لزحف الرمال عن طريق حفظ الغابات وإدارتها بشكل مستدام.

٢-١-٣ التعاون دون الإقليمي

(أ) المكاسب

- إن الكامبيرون طرف في الاتفاقية وله الحق في التمتع بالمزايا ذات الصلة بأهداف الاتفاقية المنصوص عليها في مادتها الأولى للتحكم في هذه الظاهرة في مقاطعاتها الشمالية الثلاث المتضررة بشكل خطير من الجفاف.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١-٤ الاستنتاجات

نظراً لما تقدم يجدر الخلوص إلى الاستنتاجات التالية:

- لقد بدأت الكامبيرون في وضع خطة عملها لمكافحة التصحر قبل ظهور الاتفاقية بمدة، وذلك في خطط تنميتها وفي خطتها لإدارة البيئة ولعملها في مجال الغابات، التي تتضمن شقاً يتعلق بمكافحة التصحر؛
- اعتمدت الكامبيرون على الرؤية الإيكولوجية مستخدمة المناهج العملية والوسائل والمساعدات المناسبة لكل فترة من الفترات؛
- صحيح أن المناهج أو الاستراتيجيات والمجالات التي تطالب بها الاتفاقية في مادتها الأولى لم تؤخذ بعين الاعتبار بسبب عدم توافر دليل صياغة التقارير الوطنية الذي لم يُنشر إلا منذ قليل؛

- اعتباراً من لحظة تقديم هذا التقرير إلى أمانة الاتفاقية من أجل مؤتمر الأطراف الثالث، وبعد ترسيخه في الحلقة التدريبية الوطنية في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩، ستشرع الكامبيرون في وضع خطة عملها الوطنية بكل المساعدة المنشودة على صعيد المجتمع الدولي وعلى الصعيد دون الإقليمي.

#### ٢-٤ التوصيات

- إن الحلول المقترحة أعلاه لكل صعوبة من الصعوبات يجب أن تأخذها أمانة الاتفاقية بعين الاعتبار بوصفها أجزاء لا تتجزأ من آفاق مستقبل الكامبيرون في وضع خطة عمله الوطنية.

- النظر دون إبطاء في التقرير النهائي بشأن الإجراءات والأنشطة المتعلقة بما يلي:

- عرض خطة عمل الكامبيرون الوطنية على شركائها الثنائيين دون الإقليميين والمانحين في محفل تشاور وطني، وعرض حاجتها إلى الدعم (تعزيز القدرات المؤسسية للجنة التنسيق)؛

- الأنشطة ذات الصلة بالإجراءات المذكورة: تنظيم المحفل الوطني بالاتصال مع مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني وأمانة الاتفاقية؛

- إعداد اختصاصات خطة العمل الوطنية؛

- مشاركة وفد الكامبيرون في مؤتمر الأطراف الثالث؛

- اعتبار هذه الإجراءات وهذه البرامج أهدافاً ذات أولوية بالنسبة للكامبيرون.

-----